

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

س: ما هو الإيمان؟

ج: الإيمان: قولٌ وعملٌ: قولُ القلبِ واللِّسانِ، وعملُ القلبِ واللِّسانِ والجوارحِ، ويزيدُ بالطَّاعةِ، وينقصُ بالمعصيةِ، ويتفاضلُ أهلُه فيه.



قَالَ الشَّارِحُ وَفَقَّهُ اللهُ:

لَمَّا فَرَّغَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى لَمَّا فَرَّغَ الْمُصَنِّفُ مِنْ بَيَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَرْتَبَةِ الْأُولَى مِنْ مَرَاتِبِ الدِّينِ - وَهِيَ مَرْتَبَةُ الْإِسْلَامِ -، أَتْبَعَهَا بَيَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ مَرَاتِبِهِ؛ وَهِيَ مَرْتَبَةُ الْإِيمَانِ.

وَاسْتَفْتَحَ بَيَانَهُ بِإِيرَادِ سَوْأَلٍ يَتَعَلَّقُ بِبَيَانِ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ؛ فَقَالَ: (مَا هُوَ الْإِيمَانُ؟).

ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: (الْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ) أَيَّ أَنَّهُ دَائِرٌ عَلَى هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ؛ فَمُضْمَنُ الْإِيمَانِ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ.

وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى فِي «سَلَّمَ الْوَصُولُ» بِقَوْلِهِ:

اعْلَمْ بِأَنَّ الدِّينَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ فَاحْفَظْهُ وَأَفْهَمْ مَا عَلَيْهِ ذَا اشْتَمَلْ

وَأَهْلُ السُّنَّةِ مَتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ لـ (الْإِيمَانَ) حَقِيقَةً؛ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي هَذَا، وَاخْتَلَفَتْ

عِبَارَاتِهِمْ فِي الْإِفْصَاحِ عَنْ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ عَلَى مَسَالِكٍ عِدَّةٍ:

* أَوْلَاهَا: أَنَّ (الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ)؛ وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ السَّلَفِ.

وَأَقْدَمَ مَنْ أَثَرَهُ عَنْ هَذَا: جَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ، ثُمَّ تَتَابَعُ السَّلَفُ عَلَى ذَلِكَ.

* وثانيها: أنَّ (الإيمانَ قولٌ وفعلٌ)؛ وهذه عبارة البخاريِّ في «صحيحه».

ولابن رجبٍ وابن حجرٍ عند هذا الموضوع في شرحهما على «البخاريِّ» بيانٌ نافعٌ في التَّفريقِ بين (العمل) و(الفعل) باعتبار أصلهما اللُّغويِّ، أمَّا باعتبار ما يُرادُ منهما في حقيقة (الإيمان): فإنَّ البخاريَّ كغيره من السَّلف؛ يريد بـ (الفعل) ما أرادوا من (العمل).

* وثالثها: أنَّ (الإيمانَ قولٌ وعملٌ ونيةٌ)؛ وهذا موجودٌ في كلام جماعةٍ من التَّابعين فَمَن بعدهم؛ كالحسن البصريِّ، وداودَ بن أبي هندٍ.

وزاد هؤلاء ذكر (النية)؛ للإنباء بأنَّ عمل القلب مرادٌ كعمل الجوارح، تخوَّفوا أن يظنَّ ظانٌّ أنَّ اسم (العمل) يتعلَّق بالجوارح فقط؛ فذكروا (النية) للإشارة إلى دخول عمل القلب في حقيقة الإيمان.

وهم يريدون بـ (النية) هنا: حركة القلب على أيِّ وجهٍ كان، سواءً كانت حركته توكُّلاً، أو محبةً، أو خوفاً، أو غير ذلك من أعمال القلوب.

فأرادوا بذكر (النية) إثبات دخول أعمال القلب في حقيقة الإيمان.

* ورابعها: أنَّ (الإيمانَ اعتقادٌ وقولٌ وعملٌ).

وأفصح هؤلاء عن (الاعتقاد)؛ خشية توهُم عدم دخوله في القول؛ لأنَّ (القول) منه قلبيٌّ، ومنه لسانيٌّ؛ فـ (القول القلبيُّ) هو اعتقاد القلب وإقراره وتصديقه.

فأرادوا أن يُنبِّهوا على القول الباطن، وأنَّه من جملة حقيقة الإيمان.

* وخامسها: أنَّ (الإيمانَ اعتقادٌ وقولٌ وعملٌ وسنةٌ).

وزاد هؤلاء ذكر (السنة)؛ للتنبية إلى أنَّ العمل المأمور به شرعاً هو ما كان عليه

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد فسّر هذا أبو عمرو الدّاني فقال في «الرّسالة الوافية» عند هذا الموضوع لمّا ذكر (الإيمان): (والسُّنّة: معرفة الدِّيانة بالعلم)؛ يعني معرفة الأحكام الشّرعيّة بالعلم المتلقّى عن النّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فهذه العبارات الخمس كلّها تعبّر عن حقيقة واحدة؛ هي حقيقة الإيمان، وبعضها يواطئ بعضها، وليس بينها اختلافٌ في المعنى؛ ذكره ابن تيميّة الحفيد في كلام له مثبت في «مجموع فتاواه».

فأوجزُ العبارات: أنّ (الإيمان قولٌ وعملٌ)، وسائر ما بعدها من الأقوال يرجع إليها، زاد فيها من زاد شيئاً للاعتناء به؛ فتارةً ذكر (النّيّة)، وتارةً ذكر (السُّنّة)، وتارةً ذكر (الاعتقاد)، على ما تقدّم بيّنه.

ويصدّق هذا: أنّ جماعةً من أهل العلم نقلوا الإجماع على أنّ (الإيمان قولٌ وعملٌ)؛ منهم: الشّافعيّ، وأبو عبد الله الحُمَيْدِيّ، وأبو ثورٍ، في آخرين. فذكر الإجماع يُبيّن أنّ تلك العبارات لم تقع لاختلاف حقائقها بعضها عن بعض؛ وإنّما هي اختلاف عباراتٍ لاختلاف اعتباراتٍ؛ أي تنوّع المآخذ التي علّق بها القول والبيان.

ثمّ قال المصنّف مبيناً ما يتحقّق به القول والعمل في الإيمان: (قولُ القلب واللّسان، وعملُ القلب واللّسان والجوارح)؛ فبيّن أنّ ما تعلّق به — (القول والعمل) في حقيقة (الإيمان) يندرج فيه خمسة أصولٍ:

✓ الأوّل: قول القلب؛ وهو تصديقه، وإقراره، واعتقاده.

✓ والثاني: قول اللسان؛ وهو نطقه بالشهادتين.

✓ والثالث: عمل القلب؛ وهو حركاته وإراداته؛ كالتوكُّل، والخوف، والمحبة.

والفرق بين (قول القلب) و(عمله):

■ أن متعلِّق (قول القلب) هو النفي والإثبات؛ تصديقاً بهما.

■ وأمَّا (عمل القول) فمتعلِّقه توجُّهات القلب وحركاته.

فمثلاً: قول الله **تعالى**: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ﴿فُصِّلَتْ: ٤٦﴾ متعلِّقه: قول القلب؛ لِمَا

يلزم العبد فيه من اعتقاد التصديق بنفي الظلم عن الله **سبحانه وتعالى**.

وقوله **تعالى**: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا﴾ [المائدة: ٢٣] متعلِّقه: عمل القلب؛ لِمَا يعترى القلب

من حركة وتوجُّه هي تفويض الأمر إلى الله وإظهار العجز له.

✓ والرابع: عمل اللسان؛ وهو ما لا يُؤدَّى من الأعمال إلا به؛ كقراءة القرآن.

والفرق بين (قول اللسان) و(عمله):

■ أن (قول اللسان) يتعلَّق بالإقرار بأصل الدين؛ وهو النطق بالشهادتين.

■ وأمَّا (عمل اللسان) فيتعلَّق بأعمال يكون وقوعها بجريان اللسان بها؛ كقراءة

القرآن، أو ذكر الله **تعالى**.

✓ وخامسها: عمل الجوارح.

ويعبر عنه جماعة بقولهم: (عمل الأركان)، ويجمع بينهما آخرون فيقولون: (عمل

الجوارح والأركان)، والمراد بها: أعضاء الإنسان.

■ تُسمَّى (جوارح) لأنَّ الإنسان يجترح بها؛ أي يكتسب.

■ وتُسَمَّى (أركاناً) لأنَّ هيئته - يعني صورته وحاله - تتكوَّن منها.

ف (حقيقة الإيمان) المقدَّم ذكرها - أنَّه قولٌ وعملٌ - ترجع إلى هذه الأمور الخمسة المذكورة؛ أنَّ القول: قول القلب، واللِّسان، وأنَّ العمل: عمل القلب، واللِّسان، والجوارح).

وهذه طريقةٌ من طريقتين لأهل السُّنة في بيان مضمَّن قولهم: (الإيمان قولٌ وعملٌ)؛ فلهم في تفاصيل ما يتعلَّق به (القول والعمل) طريقتان:

- الأولى: أنَّه قول القلب واللِّسان، وعمل القلب واللِّسان والجوارح.

- والثانية: أنَّه قول القلب واللِّسان، وعمل القلب والجوارح؛ فيجعلون للِّسان القول فقط، ولا يذكرون له عملاً.

واختلافهم فيما يندرج في تفاصيل حقيقة الإيمان لا يخالف ما تقدَّم من أنَّهم مُجمِعون على أنَّ (الإيمان قولٌ وعملٌ)، وإنَّما اختلفوا في نسبة (العمل) إلى اللِّسان. وكلاهما جادَّتَان مسلوكتان لأهل العلم من أهل السُّنة، والطَّريقة الأولى أوفى وأكمل.

ثمَّ قال المصنِّف: (ويزيد بالطَّاعة، وينقص بالمعصية)؛ أي أنَّ الإيمان تعتريه حالٌ يزيد معها، وتعتريه حالٌ ينقص معها، وسيأتي بيان هذا مفصَّلاً في موضعه.

ثمَّ قال: (ويتفاضل أهلُه فيه)؛ أي أنَّ أهل الإيمان تختلف حظوظهم منه؛ فهم على درجات.

والإشارة إلى اختلافهم بـ (التفاضل) قديمٌ في كلام السلف؛ فأعرضوا عن إطلاق القول بـ (تفاوت أهلُه فيه)؛ واختاروا إثبات (التفاضل)؛ فلا يعبرون بقولهم: (يتفاوت

أهله فيه)، وإن كانوا يقولون بالمعنى، لكنهم يُعبِّرون عنه بـ (التفاضل)؛ فيقولون: (يتفاضل أهله فيه)؛ وهذا لإثبات أن كلَّ قدرٍ يكون منه فهو ذو فضل؛ أي يثبت له قدرٌ، وحرمةٌ، ورتبةٌ شرعيةٌ معتدَّةٌ بها.

بخلاف إطلاق اسم (التفاوت)؛ فإنه يُثبت اختلاف أقدارهم فيه، لكن لا يُبين حقيقة أن ما عندهم من الإيمان له فضلٌ.

فأثبتوا ذكر (التفاضل) للمعنى المذكور.

